Journal Of the Iraqia University (76-1) April (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

اثر التوسع العمراني على واقع الاسكان والبنية التحتية على مدينة بغداد

م.م نجلاء جاسم حميد

معهد الادارة الرصافة

The impact of urban expansion on housing and infrastructure in Baghdad

M.M. Najla Jassim Hamid
Institute of Management - Al-Rusafa
najla_jasam@mtu.edu.iq

ملخص البحث:

إن توزيع وتخطيط الخدمات في المدن واحداً من أهم اهداف التوسع العمراني لأي مدينة, وذلك لصلته المباشرة بالسكان ومدى القدرة على تلبية احتياجاتهم وتسهيل وصولهم اليها. تواجه مدينة بغداد بعد عام (٢٠٠٣) بحركة عمرانية, لكنها في نفس الوقت تعاني من صعوبات ومشكلات ترافق هذه العملية منها سوء التخطيط والادارة, خصوصا فيما يرتبط بالخدمات ومدى ضرورة توسيع وتنظيم الخدمات لتلبي التوسع العمراني المستمر. وقد جاء البحث الحالي كدراسة ميدانية على عينة من الخبراء ممن لهم علاقة بالدراسة الحالية وذلك لتقييم امكانيات التوسع العمراني في مدينة بغداد ومدى اثرة في كفاءة الخدمات العامة المقدمة الى المدينة من خلال الاستشهاد بذوي الاختصاص وتحليلهم للواقع والمستقبل للمدينة.تضمن البحث المشكلة والتي خرجت منها الباحثة بالسؤال الرئيسي: هل التوسع العمراني له تداعيات تؤثر على التمدد الحضري في ظل غياب التخطيط؟ كما أكدت الباحثة عبر عنوان البحث " اثر التوسع العمراني على واقع الاسكان والبنية التحتية على مدينة بغداد" على أن التوسع العمراني عكس حيوية الحياة الحضرية وتطورها، إلا أنه بالمقابل حمل معه تحديات كبيرة تتعلق بقدرة المدينة على استيعاب هذا النمو وتنظيمه وفق أسس تخطيطية سليمة، مما دفع المدينة إلى التمدد خارج حدودها التقليدية باتجاه محاور جغرافية جديدة. ومن ثم تم تثبيت اجراءات البحث وما تضمنته من مجتمع البحث وعينة البحث وادوات البحث. ومن ثم استخرجت الباحثة الاستنتاجات، وايضاً التوصيات، ليتم أخيرا تثبيت هوامش ومصادر البحث.

الكلمات المفتاحية: (التوسع العمراني – الاسكان – البنية التحتية)

Research Summary:

The distribution and planning of services in cities is one of the most important objectives of urban expansion for any city, due to its direct link to the population and the ability to meet their needs and facilitate their access to these services. Baghdad has witnessed significant urban development since 2003, but it has also suffered from difficulties and problems accompanying this process, including poor planning and management, particularly concerning services and the necessity of expanding and organizing them to accommodate continuous urban growth. This research is a field study conducted with a sample of experts relevant to the topic, aiming to assess the potential for urban expansion in Baghdad and its impact on the efficiency of public services provided to the city. This assessment is achieved by consulting specialists and analyzing their current and future perspectives on the city.The research problem, from which the researcher derived the main question, is: Does urban expansion have repercussions that affect urban sprawl in the absence of planning? The researcher, through the title of her research, "The Impact of Urban Expansion on Housing and Infrastructure in Baghdad," emphasized that urban expansion reflects the dynamism and development of urban life. However, it also brought with it significant challenges related to the city's capacity to accommodate and regulate this growth according to sound planning principles. This led the city to expand beyond its traditional boundaries towards new geographical axes. The research procedures were then established, including the research population, sample, and research instruments. The researcher then drew conclusions and made recommendations, and finally, the footnotes and references were included Keywords: (Urban Expansion – Housing – Infrastructure)

المقدمة:

تعاني المدن العراقية، بخاصة العاصمة بغداد، من تداعيات مشكلات البلاد التي حدثت في حالة من الاضطراب الذي يهدد حياة المواطنين. وترجع هذه الأزمة إلى عوامل عدة على رأسها عجز المدينة أو تخبطها في إمكانية وضع خطط تنموية متكاملة، فضلًا عن ضعفها أمام مواجهة مخاطر النّموّ السّكاني السريع.كما تعرضت المناطق الحضرية في العراق منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ إلى تغيرات جوهرية ، أدت فيها الأوضاع ما بعد الحرب إلى ظهور تحديات كثيرة سيّما في انعكاس الواقع الحضري في البلاد، كما أدت هذه التحولات إلى حدوث أزمة في الإسكان لمدينة بغداد وتداعياتها على الأراضي الزراعية والنسيج الحضري، فضلاً عن تسليط الضوء على بعض سبل العيش في المدينة.وعليه، تم تحديد مشكلة البحث نتيجة هذه التحولات وايضا نتيجة الزيادة الكبيرة في التوسع العمراني والبنية التحتية لمدينة بغداد، كما تؤكد مشكلة بحثنا الحالي على عدم التطور في مجال الخدمات المقدمة وبالشكل الذي يوازي التوسع العمراني، وذلك نتيجة البناء المستمر والغير مدروس، خاصة بناء المولات والاسواق العشوائية والمصانع داخل المدينة، وهذه واحدة من أهم المشكلات الأساسية التي تواجه أغلب العواصم في العالم.

من خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بمجموعة من التساؤلات، منها:

١ – هل التوسع العمراني له تداعيات تؤثر على التمدد الحضري في ظل غياب التخطيط؟

٢ – هل يسهم التوسع الحضري في تدنّي الخدمات الأساسية لمدينة بغداد؟

٣ – هل يضغط التمدد العمراني على البنية التحتية في بغداد، ويؤثر على البيئة والمعيشية.

كما نسعى عبر فرضية البحث إلى إيجاد معالجة لما تم طرحه في المشكلة، وقد عملت الباحثة على صياغة فرضية البحث معتمدة على مشكلة البحث، وقد تمثلت الفرضيات بالشكل التالي:

١ – أكدت الدراسة على التوسع الذي يعكس حيوية الحياة الحضرية وتطورها، وايضا التحديات الكبيرة التي تتعلق بقدرة المدينة على استيعاب النمو وتنظيمه وفق أسس تخطيطية سليمة.

٢ – تؤكد أغلب الدراسات على التوسع العمراني ليس بأنه مجرد نمو مكاني، بل هو عملية معقدة تشمل تغيراً في طريقة إنتاج الفضاء الحضري وفي شكل العلاقات بين السكان والمدينة.

وتسعى الباحثة عبر هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف العام وهو أن تتم دراسة اثر التوسع العمراني على واقع الاسكان والبنية التحتية في بغداد، وكيف يمكن رفع كفاءة وكفاية الخدمات وتوزيعها بشكل يخفف من اثر هذا التوسع. كما جاءت أهمية البحث نظراً لزيادة التوسع العمراني وتأثيره على واقع الاسكان والبنية التحتية على مدينة بغداد، كما أن هناك اعتبارات عديدة لأهمية هذه الدراسة، أهمها:

١ – معرفة رأي السكان وايضا المختصين لتحديد أثر التوسع العمراني على الاسكان.

٢ – نقص الدراسات الاكاديمية التي تبحث في مشكلات التوسع العمراني لمدينة بغداد.

٣ – التركيز على أهمية الخدمات التي يمكن أن تقدم نتيجة التوسع العمراني، والخدمات لها أهمية كبيرة لما تشكله من أثر على حياة السكان.

٤ – الوصول إلى مخرجات تؤثر على الجهات المختصة والمسؤولة عن مدينة بغداد.

كما اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن أثر التوسع العمراني وعلى واقع السكان والبنية التحتية لمدينة بغداد، وذلك عبر الدراسة الميدانية فضلاً عن الحصول على البيانات والمعلومات التي تحتاجها الدراسة نتيجة التوسع العمراني، ومن ثم تثبيت توصيات تتلاءم مع تأثيرات التوسع العمراني في المستقبل، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي لتوفر بيانات ودراسات محلية ومصادر عربية واجنبية.

اثر التوسع العمراني على واقع الاسكان والبنية التحتية على مدينة بغداد

شهدت مدينة بغداد خلال العقود الأخيرة توسعاً عمرانياً متسارعاً فرضته عوامل ديموغرافية واقتصادية وأمنية متعددة، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل أنماط السكن والبنية التحتية على نحوٍ عميق ومؤثر، كما أدى النمو السكاني المتزايد إلى جانب الهجرة من المحافظات الريفية والضواحي نحو العاصمة، إلى ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية والخدمات الأساسية، مما دفع المدينة إلى التمدد خارج حدودها التقليدية باتجاه محاور جغرافية جديدة، هذا التوسع وإن كان يعكس حيوية الحياة الحضرية وتطورها، إلا أنه حمل معه تحديات كبيرة تتعلق بقدرة المدينة على استيعاب هذا النمو وتنظيمه وفق أسس تخطيطية سليمة، كما اتخذ التوسع العمراني في بغداد أشكالاً متعددة، أبرزها التمدد الأفقي غير المخطط الذي ظهر في إنشاء أحياء عشوائية على حساب الأراضي الزراعية والبساتين، إضافةً إلى توسعات رسمية وشبه رسمية في أطراف المدينة، وتعد هذه الدراسة مدخلاً أساسياً لفهم أربعة محاور رئيسية تشكل الإطار المعرفي للموضوع، وهي:

اولاً: مفهوم التوسع العمراني وابعاده على المدن المعاصرة

يشير مفهوم التوسع العمراني إلى العملية التي تتجه من خلالها المدن إلى نمو مساحتها الجغرافية واتساع رقعتها المبنية، بحيث تنتقل من حدودها التقليدية إلى مناطق جديدة كانت في السابق أراضٍ زراعية أو فراغات مفتوحة أو ضواحي بعيدة، وينظر إلى التوسع العمراني بوصفه ظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية ترتبط بالتحولات الكبرى التي شهدتها المجتمعات الحديثة، "مثل الزيادة السكانية والتطور الصناعي وتحسن مستويات المعيشة وتغير أنماط استخدام الأرض" (الخالدي، ٢٠١٣، ص ١٨٧)، ولذلك فإن التوسع العمراني ليس مجرد نمو مكاني، بل هو عملية معقدة تشمل تغيراً في طريقة إنتاج الفضاء الحضري وفي شكل العلاقات بين السكان والمدينة، وتواجه المدن المعاصرة ضغوطاً متزايدة نتيجة النمو السكاني المتسارع، إذ لم تعد الحدود القديمة قادرة على استيعاب التدفق البشري والاقتصادي، ومع مرور الوقت بدأ التخطيط الحضري يتخذ طابعاً أكثر شمولاً يهدف إلى تنظيم هذا التوسع وإدارته بدلاً من تركه ينمو بشكل تلقائي. فالتوسع العمراني، إذا لم يضبط يؤدي إلى انتشار العمران بصورة عشوائية، وهو ما ينتج عنه استهلاك غير متوازن للأراضي وارتفاع كلفة إيصال الخدمات الأساسية، إلى جانب تشكل أحياء غير منظمة تفتقر إلى البنية التحتية، وفي المقابل فإن التوسع المخطط والموجه يقدم فرصاً للتطوير المتوازن، وتوزيع الكثافات السكانية وتخفيف الضغوط عن مراكز المدن.يعمل التوسع العمراني ضمن مستويين رئيسيين، الأول مرتبط بالعوامل الدافعة له، والثاني مرتبط بآثاره ونتائجه، فالعوامل الدافعة تشمل النمو الديمغرافي الطبيعي والهجرة الداخلية إضافة إلى التطور الاقتصادي، الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السكن والخدمات، كما تلعب التطورات التقنية دوراً كبيراً في توسع المدن خصوصاً مع تطور شبكات النقل والاتصالات التي سهلت الانتقال إلى مناطق أبعد، مما أسهم في خلق ضواحٍ سكنية جديدة، أما المستوى الثاني فهو المرتبط بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يخلفها التوسع على المدينة، وهي آثار مزدوجة تجمع بين الإيجابية والسلبية، "كما تغير مفهوم التوسع العمراني في العقود الأخيرة، إذ لم يعد ينظر إليه بوصفه مجرد نمو خارجي للمدينة، بل صار يدل على نمط في إعادة إنتاج الفضاء الحضري" (احمد، ٢٠٠٢، ص ١٦)، فقد ظهرت مفاهيم مثل الامتداد العمراني الأفقي والتمدد المترامي الأطراف، وهي مفاهيم تشير إلى النمو الواسع للمدن دون زيادة متناسبة في الكثافات السكانية أو الخدمات، وهذا النوع من الامتداد يختلف عن التوسع المحكوم بحدود تنظيمية واضحة، لأنها تحدد ما إذا كان التوسع سليماً أو غير مستدام، وعلى صعيد المدن المعاصرة، فإن التوسع العمراني أصبح جزءاً من التحول الحضري العالمي، فمعظم المدن الكبرى توسعت بشكل هائل خلال القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وقد نتج هذا عن التحول من المجتمعات الزراعية إلى الصناعية ثم إلى المعرفة والخدمات، مما ولد احتياجات جديدة للسكن والعمل، ومع ذلك فإن هذا التوسع لم يكن متوازناً دائماً، بل شهدت العديد من المدن توسعات غير مدروسة أدت إلى ظهور أحياء مهمشة أو مناطق فقيرة في الخدمات، "إذ يخلق فجوات عمرانية ويزيد من كلفة ربط المرافق والبنى التحتية بين أجزاء المدينة، لذلك يعد فهم أنماط التوسع مسألة مهمة للتخطيط الحضري" (وهيبة، ٢٠٠٣، ص ١٤٢)، ولذلك بدأت الحكومات في العقود الأخيرة تعتمد استراتيجيات طويلة المدى للتحكم في النمو الحضري، مثل وضع الحدود الحضرية، تنظيم استخدام الأرض، تطوير البنية التحتية قبل السماح بالبناء في المناطق الجديدة.ومن جهة أخرى فإن كلفة مد شبكات الماء والكهرباء والمجاري والطرق إلى المناطق الجديدة تعد واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الحكومات، إذ تتطلب ميزانيات ضخمة وخططاً زمنية طويلة، ونتيجة لذلك تلجأ بعض المدن إلى الاستثمار في البنية التحتية قبل البدء في السماح بالبناء العمراني، وهي خطوة تهدف إلى تقليل المشاكل المستقبلية المرتبطة بنقص الخدمات، أما الأبعاد البيئية للتوسع العمراني فهي من أكثر الجوانب التي تثير القلق في الوقت الحالي، "إذ يؤدي النمو غير المحكوم إلى استنزاف المساحات الخضراء وتدهور الأراضي الزراعية، إضافة إلى زيادة التلوث بسبب توسع شبكات النقل وكثافة النشاط البشري" (العيساوي، ٢٠١٦، ص ١٨١)، وفي كثير من الحالات يتسبب التوسع في تغيير مسارات المياه الطبيعية أو الضغط على الموارد المائية، وهو ما يؤدي إلى اضطرابات بيئية قد يصعب معالجتها لاحقاً، ولذلك بدأ التخطيط الحديث يركز على مفهوم التنمية المستدامة الذي يسعى إلى موازنة النمو العمراني مع الحفاظ على البيئة.يؤثر التوسع العمراني في البعد المكاني للمدينة من خلال إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فالأحياء الجديدة تتطلب توفير المدارس والمستشفيات والأسواق والطرق، وهذا يؤدي إلى تغير في خريطة الخدمات داخل المدينة، ومع مرور الوقت قد تتحول الضواحي الجديدة إلى مراكز بديلة تستقطب السكان والأنشطة، مما يعيد تشكيل هيكل المدينة، وبذلك يصبح التوسع العمراني ليس مجرد إضافة مساحات مبنية، بل عملية إعادة هيكلة مكانية طويلة الأمد، ويبرز أيضاً البعد الثقافي للتوسع العمراني، إذ يتسبب النمو السريع للمدن في تغير الهوية البصرية للمكان، "فالعمارة التقليدية تتراجع أمام المباني الحديثة، وهذا قد يؤدي إلى فقدان جزء من التراث العمراني إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ عليه" (العامري، ١٩٨٨، ص ٢٢٣)، وفي المقابل يمكن للتوسع المخطط أن يوفر فرصاً لتطوير مساحات عامة جديدة تعزز التفاعل الاجتماعي وتحافظ على الطابع الحضري، وبذلك يتضح أن التوسع العمراني هو عملية متعددة الأبعاد، تجمع

بين الجوانب المكانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وهو ليس بالضرورة علامة سلبية بل يمكن أن يكون دليلاً على حيوية المدينة ونموها، بشرط أن يتم وفق رؤية تخطيطية واضحة تضمن استخداماً رشيداً للأرض وتوفر بنية تحتية متكاملة.

ثانياً: مراحل واتجاهات التوسع العمراني على مدينة بغداد تاريخياً وحديثاً.

يعد التوسع العمراني في مدينة بغداد ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد، ارتبطت جذورها بتاريخ المدينة العريق وامتدت عبر حقب طويلة من التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ترجع بدايات التوسع العمراني في بغداد إلى اللحظة التي تأسست فيها المدينة في العصر العباسي، حين شيدت كمدينة دائرية ذات تصميم محكم وعلاقات مكانية واضحة تعبر عن رؤية تخطيطية كانت رائدة بالنسبة لزمانها، "فقد اقتصرت بغداد الأولى على مساحة محدودة نسبياً، اعتمدت على مركزية السلطة والخدمات حول دار الخلافة" (جمهورية العراق، ١٩٧٧، ص٣٥)، وتوزعت حولها الوظائف الدينية والإدارية والأسواق، مع مرور الزمن وتزايد السكان والتطور الاقتصادي، بدأت المدينة تتخطى حدودها الأولى وتتوسع إلى خارج المدار الدائري الأصلي، حيث توزعت الأنشطة العمرانية على ضفتيه ضمن نمط طولي يتبع مجرى النهر. "هذا التوسع كان في بداياته تدريجياً وغير منتظم، محكوماً بعوامل طبيعية أبرزها نهر دجلة الذي شكل محوراً استراتيجياً للنمو" (جمهورية العراق، ١٩٧٧، ص٤٩)في العصور اللاحقة، خصوصاً ما بعد العصر العباسي شهدت بغداد مراحل من الانكماش والاتساع تبعاً للظروف السياسية والأمنية، فقد أدى الغزو المغولي وسقوط المدينة سنة (١٢٥٨م) إلى تراجع عمراني كبير تلاه بطء في إعادة البناء، ظل التوسع محدوداً حتى العهد العثماني حين بدأت الأحياء تتوزع بشكل أكثر خطية على مسار النهر، مثل الكرخ والرصافة اللتين أصبحتا لاحقاً نواتين أساسيتين لنمو المدينة، تمركز النشاط الاقتصادي في الأسواق التاريخية وساحات التبادل التجاري، ما دفع إلى نشوء تجمعات سكنية حول هذه العقد، ومع الوقت بدأت المساحات الزراعية المحيطة تتحول تدريجياً إلى مناطق عمرانية، على الرغم من أن التوسع في الحقبة العثمانية لم يكن واسع النطاق، إلا أنه وضع الأسس الأولى لمفهوم النمو الحضري المتعدد النويات داخل بغداد.مع دخول القرن العشرين وبدايات الحكم الملكي، تغيرت اتجاهات التوسع العمراني بصورة واضحة، إذ شهدت بغداد أولى محاولات التخطيط الحديث خصوصاً مع تزايد الحركة التجارية وظهور البنى التحتية الأساسية من جسور وشوارع ومؤسسات إدارية، أدى إنشاء أولى شبكات الطرق المنظمة إلى فتح مجالات للنمو باتجاهات جديدة، خصوصاً نحو الشمال والغرب، إذ وضعت مخططات لإنشاء أحياء سكنية حديثة نسبياً مقارنة بالنسيج التقليدي، تزامن ذلك مع ظهور موجات هجرة من الأرياف إلى المدينة نتيجة التحولات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأراضي السكنية وتوسيع الرقعة الحضرية خارج حدود بغداد القديمة، "يمكن القول إن مرحلة العشرينيات والثلاثينيات مثلت البداية الفعلية لانتقال بغداد من مدينة ذات طبيعة تقليدية إلى مدينة تتجه نحو الحداثة العمرانية" (الخالدي، ٢٠١٣، ص١٢٣)، بعد انتقال الحكم في البلاد من الملكية إلى الجمهورية بصورة رسمية سنة (١٩٥٨م) شهدت بغداد توسعاً عمرانياً كبيراً بفعل ثلاثة عوامل رئيسية: الزيادة السكانية، التحسن الاقتصادي، المشاريع الحكومية واسعة النطاق، واتسعت المدينة باتجاهات متعددة من أهمها الجنوب مثل (الدورة) والشرق مثل (مدينة الصدر) والشمال الغربي مثل مدينتي (الكاظمية والعطيفية)، ظهرت خلال هذه الحقبة مفاهيم جديدة للتخطيط الحضري مثل تقسيم المناطق ووضع شبكات طرق شريطية واسعة ربطت بين الكرخ والرصافة عبر جسور إضافية، "كما أدت الطفرة النفطية آنذاك إلى تسارع عمليات البناء وإقامة مجمعات سكنية تخطيطية" (محمدي، ١٩٩٠، ص٣٨)، لم يعد التوسع مرتبطاً بخط النهر فقط بل اتخذ شكلاً شبكياً يتوزع حسب المحاور المرورية الرئيسة، أدى ذلك إلى ظهور نمط نمو شعاعي يمتد من مركز المدينة نحو أطرافها، مكوناً أحزمة عمرانية متتالية.في السبعينيات والثمانينيات اتسعت بغداد بشكل غير مسبوق سواء نتيجة الهجرة الداخلية أو المشاريع الحكومية الموجهة نحو زيادة الإسكان، ظهرت وحدات سكنية جديدة ذات طبيعة منظمة مثل مجمعي الإسكان الصناعي والتعليم العالي، وبنيت أحياء حديثة ذات تخطيط هندسي منتظم، بالإضافة إلى أن الدولة قامت ببناء مدن صغيرة متصلة عمرانياً ببغداد وهذا التوسع لم يكن فقط أفقياً بل هيكلياً أيضاً، إذ أظهر هذا التخطيط الهندسي مؤسسات الدولة الكبرى والمجمعات الحكومية والمناطق الصناعية، ما أعطى المدينة طابعاً وظيفياً متدرجاً من المركز إلى الأطراف، كما ساعد تطوير الطرق السريعة المحيطة بالمدينة في دفع التوسع نحو اتجاهات إضافية لم تكن نشطة سابقاً، مثل جنوب غرب بغداد ومنطقة أبو غريب، "ومع تسعينيات القرن الماضي تأثرت بغداد بشدة نتيجة الظروف الاقتصادية والعقوبات، ما أدى إلى تحول التوسع العمراني نحو طابع عشوائي في كثير من المناطق" (جمهورية العراق، ١٩٧٧، ص٤٩)، ومن خلال استعراض هذه المراحل، يتضح أن اتجاهات التوسع العمراني في بغداد كانت دائماً انعكاساً للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه المدينة في كل حقبة، تغيرت اتجاهات التوسع من محاور نهرية إلى توسع شعاعي، ثم إلى توسع شبكي متعدد النويات، وصولاً إلى توسع مختلط يجمع بين الرسمي وغير الرسمي وبين الاستثمار الحكومي والخاص، وبذلك يشكل التوسع العمراني في بغداد ظاهرة مستمرة تتجدد باستمرار وتستجيب للمتغيرات التي تحيط بها، مع تأثيرات عميقة على البنية التحتية، النسيج

الاجتماعي، القيمة التاريخية للمدينة. "فقد كانت تنمو عندما تتوفر عوامل الاستقرار والتخطيط وتتجه نحو العشوائية حين يغيب التنظيم أو تتعرض المدينة لانتكاسات أمنية واقتصادية" (محمدي، ١٩٩٠، ص٣٩).

ثالثاً: تأثير التوسع العمراني على الاحياء السكنية الجديدة بين التخطيط العشوائي والمنظم.

يعد التوسع العمراني واحداً من أكثر العوامل المؤثرة في تشكيل الأحياء السكنية الجديدة في المدن المعاصرة، ولا سيما في مدينة ضخمة ومعقدة مثل بغداد، فهذا التوسع لا يقتصر على زيادة المساحة العمرانية أو إضافة مجمعات سكنية جديدة فحسب، بل يمتد ليشمل تحولاً عميقاً في البنية الاجتماعية والاقتصادية والخدمية للأحياء، بما يجعل الفرق واضحاً بين الأحياء التي نشأت ضمن إطار تخطيط منظم وتلك التي ظهرت بفعل التوسع العشوائي، يتضح تأثير التوسع العمراني عندما نلاحظ كيف تتغير أنماط السكن وطرق توزيع الخدمات وشكل العلاقات الاجتماعية والبنية التحتية المرافقة لأي تجمع سكني، ويمكن القول إن العلاقة بين التوسع العمراني والتخطيط السكني هي علاقة تبادلية، فكلما كان التوسع أكثر تنظيماً، كانت الأحياء السكنية أكثر قدرة على تحقيق استدامة مكانية واقتصادية، وكلما اتخذ التوسع طابعاً عشوائياً ازدادت المشكلات المرتبطة بالسكن والخدمات والتكوين الاجتماعي، أما في أحياء التخطيط المنظم فيظهر أثر التوسع العمراني بشكل متوازن، "إذ تتميز هذه الأحياء بوجود مخططات هندسية مسبقة تراعي توزيع الشوارع وأماكن الخدمات العامة والمناطق الخضراء والفراغات المفتوحة" (احمد، ٢٠٠٢، ص٣٢)، وأنماط البناء وفق اتجاهات النمو السكاني وتوقعاته المستقبلية، فعندما يدار التوسع وفق منظور تخطيطي، يصبح بالإمكان ضمان أن تكون البنى التحتية جزءاً من المخطط العام، مثل شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي والطرق، وهذا بدوره يخلق بيئة سكنية مستقرة منذ اللحظة الأولى لتأسيس الحي، ما يعزز استقطاب السكان ويؤسس لنمط حياة منتظم ومريح، تمثل الأحياء الحديثة المخططة في بغداد مثل بعض أجزاء المنصور، المنطقة الخضراء القديمة، وبعض المجمعات السكنية الحديثة، نموذجاً مثالياً لهذا النوع من التوسع، فالبنية التحتية فيها تؤسس قبل أن تصل الكثافة السكانية لذروتها، مما يساهم في رفاه السكان ويعزز قيمة العقارات، ويمنح الحي قدرة على التطور المستقبلي دون ضغط مفرط على الخدمات.على الجانب الآخر، فإن التوسع العمراني العشوائي يترك آثاراً متباينة تظهر منذ اللحظة الأولى لظهور الحي، في بغداد بدأت الأحياء العشوائية بالانتشار منذ تسعينيات القرن الماضي ثم توسعت بشكل أكبر بعد عام (٢٠٠٣) بشكل كبير بسبب عوامل اقتصادية وأمنية واجتماعية، فقد نشأت تجمعات سكنية واسعة خارج التخطيط الرسمي، "وغالباً ما تشكلت من بيوت مبنية دون تراخيص، وعلى أراضٍ زراعية أو ملكيات عامة" (ثومسون، ١٩٦٥، ص٢٤)، في هذه الحالة يكون ظهور الحي أسرع من قدرة الدولة على توفير الخدمات أو البنية التحتية، مما يجعل السكان يعيشون في بيئة غير مجهزة، تعاني من نقص المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق المنظمة، كما أن غياب التخطيط المسبق يؤدي إلى تشابك الطرق وضيق الأزقة وغياب المساحات العامة، ما يعكس خللاً واضحاً في الوظائف العمرانية المطلوبة لأي منطقة سكنية متكاملة، غالباً ما تتحول هذه الأحياء مع الزمن إلى مناطق مكتظة تعاني من تدهور بيئي وصحي وتحديات كبيرة تتعلق بإدارة النفايات وتوفير الأمن، والتوسع الداخلي اللاحق.أما من الناحية الاجتماعية فإن تأثير التوسع العمراني في الأحياء المنظمة ينعكس في خلق مجتمع متنوع ومستقر، نظراً لأن توزيع الوحدات السكنية والخدمات يتم بطريقة متوازنة ومراعية للطبقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، فالحي المخطط يتيح للسكان ممارسة حياة اجتماعية متوازنة، ويشجع على وجود مؤسسات تعليمية وصحية وثقافية، مما يخلق شعوراً بالانتماء والاستقرار، "كما أن المساحات المفتوحة والمتنزهات تجعل البيئة الحضرية صالحة لتفاعل اجتماعي منتج، وتقلل من التوترات الناتجة عن الازدحام" (نجاح، ٢٠٠٧، ص١٤)، وتؤدي التنظيمات العمرانية الدقيقة إلى خلق هوية واضحة للحي، وهو ما ينعكس إيجابياً على علاقة السكان بالمكان وقدرتهم على بناء نمط اجتماعي متماسك، في المقابل فإن الأحياء العشوائية تتسم غالباً بهويات اجتماعية مرتبكة وغير مستقرة، فالانتقال السريع للسكان إلى هذه المناطق وغياب التنظيم الرسمي يؤديان إلى ظهور تجمعات سكانية ذات تركيبة غير متجانسة، ما يجعل الاندماج الاجتماعي بطيئاً أو ضعيفاً، كما " أن نقص الخدمات يولد حالة من الضغط النفسي والاجتماعي، تترجم أحياناً إلى سلوكيات سلبية أو توترات داخلية" (وهيبة، ١٩٦٥، ص٨٢)، وفي كثير من الحالات يؤدي غياب المؤسسات الخدمية اعتماد السكان على حلول فردية أو مجتمعية بديلة، مثل استخدام المولدات الخاصة أو شبكات مياه بدائية أو ممرات غير رسمية، هذه البدائل رغم دورها في تخفيف المعاناة، قد تسهم في تكريس الفوضى العمرانية وتثبيت الطابع غير الرسمي للحي.من جانب آخر، يؤثر التوسع العمراني بشكل مباشر على البيئة العمرانية نفسها، ففي الأحياء المخططة تراعى نسب البناء ومساحات الارتداد وحقوق الارتفاق، ما يؤدي إلى توفير إضاءة جيدة وتهوية كافية داخل الوحدات السكنية، بينما يعاني البناء في الأحياء العشوائية من فوضى واضحة في هذا الجانب، إذ يتم استغلال المساحات بالكامل دون الاهتمام بالشروط الصحية أو التصميمية، يؤدي هذا إلى غياب الخصوصية بين المنازل وقلة المساحات الفارغة، سوء جودة الهواء، تدهور البنية البيئية، كما أن غياب التخطيط يساهم في رفع خطر الفيضانات وانعدام شبكات

الصرف الصحي، ما يتسبب بأضرار كبيرة في فصل الشتاء، ويظهر تأثير التوسع العمراني بشكل واضح في توزيع الأنشطة الاقتصادية داخل الأحياء، "ففي المناطق المخططة يكون النشاط الاقتصادي منظماً وموزعاً وفق خرائط استعمالات الأرض" (ثومسون، ١٩٦٥، ص٨٢)، مما يمنع التداخل بين السكني والتجاري والصناعي، أما في المناطق العشوائية فإن النشاط الاقتصادي يأخذ طابعاً غير رسمي، مثل المتاجر العشوائية، الورش الصغيرة داخل الأحياء السكنية، ووجود الأكشاك على الطرق الداخلية، هذا التداخل يؤدي إلى تشويه الطابع السكني للمنطقة ويؤثر على جودة الحياة فيها.

رابعاً: التحديات التخطيطية في تحسين ادارة البنية التحتية.

تشكل إدارة البنية التحتية في المدن المعاصرة واحدة من أكثر المهام تعقيداً وتشابكاً، خاصة في المدن التي شهدت توسعاً عمرانياً سريعاً وغير منتظم مثل مدينة بغداد، فالبنية التحتية ليست مجرد شبكات مادية من طرق وكهرباء وماء وصرف صحي، بل هي منظومة مترابطة تعكس قدرة المدينة على التطور والنمو والاستجابة لاحتياجات سكانها، وكلما توسعت المدينة بشكل أسرع زادت الضغوط الملقاة على هذه المنظومة، وبرزت التحديات التخطيطية التي تحول دون تطوير البنية التحتية أو إدارتها بكفاءة، ويمكن القول "إن التحديات التخطيطية في بغداد ليست وليدة اللحظة، بل هي نتيجة تراكمات تاريخية واجتماعية واقتصادية امتدت لسنوات طويلة" (العيساوي ٢٠٠٣، ص٦٧)، وقد تأثرت بالتحولات السياسية والهجرات السكانية والتوسع العشوائي الذي أوجد مناطق لا تتناسب بنيتها المكانية مع حجم سكانها أو طبيعة حاجاتهم الخدمية.أحد أهم التحديات يتمثل في عدم قدرة البنية التحتية القديمة على استيعاب التوسع العمراني الجديد، فالعديد من شبكات الخدمات في بغداد، ولا سيما شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي، تعود إلى عقود مضت ولم تحدث بالشكل الذي يسمح لها بمواكبة النمو الحاصل في عدد السكان أو في التغيرات العمرانية، وعندما تنشأ أحياء جديدة دون ربطها بالشبكات الأساسية بشكل مسبق، يضطر القائمون على التخطيط إلى التوسع في البنية التحتية بعد اكتمال البناء، وهو ما يسبب عبئاً كبيراً على الموارد ويصعّب عمليات التنفيذ، وفي كثير من الحالات، تكون الأحياء العشوائية قائمة على أنماط بناء غير تراخيص، ما يجعل إدماجها في شبكات المدينة الرسمية عملية معقدة، تتطلب هدم أو تعديل أجزاء من النسيج العمراني لتأمين ممرات لمجاري الصرف أو تمديدات الكهرباء، بالإضافة الى ذلك تواجه إدارة البنية التحتية تحدياً كبيراً يتعلق بعدم التوازن بين الأحياء القديمة والجديدة، فالأحياء القديمة في بغداد تعاني من تقادم شبكاتها واستهلاكها، بينما تحتاج الأحياء الجديدة إلى إنشاء شبكات كاملة من الصفر، "هذا الازدواج في الاحتياجات يضع تخطيط المدينة أمام معضلة توزيع الموارد بين التحديث والصيانة من جهة، وبين البناء والتأسيس من جهة أخرى" (عبد، ٢٠١٥، ص٣١٨)، وغالباً ما يؤدي هذا الضغط إلى تأخير في التنفيذ أو ضعف في الجودة، خاصة في ظل الإمكانات المالية المحدودة والظروف الاقتصادية المتقلبة، ومع مرور الوقت يصبح الفرق بين الأحياء القديمة والجديدة أكثر وضوحاً، من حيث مستوى الخدمات وتوزيع الكثافة السكانية، مما يخلق مشهداً عمرانياً غير متوازن يصعب إدارته على المدى البعيد.وقد شهدت بغداد على مدى سنوات طويلة العديد من المشاريع المتلكئة أو غير المكتملة، مما يؤدي إلى إرباك داخل النسيج العمراني وإضعاف ثقة السكان بالعملية التخطيطية، ولا يمكن تجاهل التحديات الأمنية التي لعبت دوراً كبيراً في الحد من قدرة الدولة على تنفيذ مشاريع بنية تحتية متكاملة، فخلال سنوات عدم الاستقرار الأمني توقفت العديد من المشاريع وتم استهداف شبكات الكهرباء والماء، مما خلق فجوات كبيرة في الخدمات، وحتى بعد تحسن الظروف الأمنية بقيت آثار تلك الفترات واضحة، من خلال التوزيع غير المتوازن للخدمات أو صعوبة الوصول إلى بعض المناطق لتنفيذ المشاريع، إضافة إلى ذلك "فإن السلوكيات الفردية مثل التجاوز على الشبكات أو استهلاك الكهرباء بطرق غير نظامية يزيد العبء على الإدارة ويضعف كفاءة البنية التحتية" (العيساوي، ٢٠٠٣، ص٦٩)، وبرزت تحديات تخطيطية تشمل غياب الرؤية بعيدة المدى، فالتخطيط العمراني الحديث يعتمد على التوقعات المستقبلية للنمو السكاني والتغيرات الاقتصادية، وينبغي أن تكون البنية التحتية قادرة على استيعاب هذا النمو، لا أن تبنى لخدمة الحاضر فقط، لكن في كثير من الحالات تصمم البنى التحتية في بغداد لتلبية الحاجة الحالية دون مراعاة الزيادة المستقبلية، وهو ما يؤدي إلى ظهور مشكلات بعد فترة قصيرة من التشغيل، فعلى سبيل المثال تصبح الشوارع مزدحمة وتتعرض شبكات الماء والكهرباء للضغط المفرط، ويحدث تآكل سريع في شبكات الصرف الصحي، وبذلك تظل المدينة في حالة دائمة من الإصلاح والترقيع دون بناء منظومة حقيقية قادرة على الاستدامة.فضلاً عن كل ذلك، تواجه إدارة البنية التحتية تحديات تتعلق بالجانب البيئي، فالتوسع العمراني السريع أدى إلى تقلص المساحات الخضراء في بغداد، زيادة التلوث، ارتفاع درجات الحرارة، كما أن شبكات الصرف الصحي غير الكافية تساهم في تلوث نهر دجلة، الذي يعد المصدر الرئيسي للمياه في المدينة، وتواجه المدينة أيضاً تحديات في إدارة النفايات، حيث تنتشر مكبّات غير نظامية، وتفتقر بعض المناطق إلى خدمات جمع النفايات بانتظام، هذه المشكلات البيئية تزيد من صعوبة الحفاظ على صحة السكان وسلامة المدينة، وتضع العبء على المؤسسات التخطيطية للبحث عن حلول مستدامة.

إجراءات البحث

اولاً: مجتمع البحث

تكون مجتمع البحث من العاملين في تخصص (التخطيط الحضري – جغرافيا بشرية).

ثانياً: عينة البحث

بلغت عينة البحث الحالي (٤٠) فرد متخصص ضمن التخصصات (التخطيط الحضري – الجغرافية البشرية) وقد وزع الباحث (٤٠) استبانة، وزعت الاستبانات على حسب المتغيرات الديمغرافية الآتية:جدول رقم (١) لبيان نوع الجنس

نوع الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٢٠	٥٠٪
انثى	٢٠	٥٠٪
المجموع	٤٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢) لبيان عمر الافراد

العمر	العدد	النسبة المئوية
٢٠ – ٣٠ سنة	١٠	٢٥٪
٣١ – ٤٠ سنة	١٥	٣٧،٥٪
٤١ – ٥٠ سنة	١٥	٣٧،٥٪
المجموع	٤٠	١٠٠٪

جدول رقم (٣) لبيان المؤهل الدراسي للأفراد

المؤهل	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	٢٥	٦٢،٥٪
ماجستير	١٠	٢٥٪
دكتوراه	٥	١٢،٥٪
المجموع	٤٠	١٠٠٪

ثالثاً: أدوات البحث

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات على عدد من الادوات، منها أدوات مباشرة واخرى غير مباشرة وذلك بناء على الطبيعة البحثية لدراستنا الحالية ونوعية النتائج التي نرغب بالتوصل اليها، الادوات المباشرة هي:

أ- الملاحظة: اعتمد الباحث على أداة الملاحظة باعتبارها من أهم أدوات البحث العلمي كما انها اداة تمهيدية لباقي الادوات.

ب- الاستمارة: قام الباحث بإعداد استبانة من أجل جمع البيانات وتحليلها، وذلك من أجل الوصول إلى البيانات الأساسية التي تخدم عينة بحثنا.أما الأدوات الغير مباشرة فهي، المراجع والكتب والمصادر والتي نستفيد منها عبر توظيفها في دراستنا الحالية.قام الباحث بتحليل البيانات بحسب المجال الذي تنتمي اليه، وذلك بعد أن أعتمد الباحث الى تطبيق الاستبانة كعينة للبحث، من اجل تحقيق اهداف البحث:

أولاً: فيما يخص الخدمات الصحية، اعتماد بعض النماذج الصحية العالمية الناجحة والمعتمدة في بعض الدول المجاورة، وتوظيفها في بغداد تماشياً مع التوسع العمراني.جدول رقم (٤) يبين اجابات الافراد فيما يخص الخدمات الصحية

الاختيارات	موافق	موافق تماماً	لست موافق	لست موافق تماماً	المجموع
العدد	١٢	٢٣	٥	٠	٤٠
النسبة المئوية	٣٠،٥٪	٥٧٪	١٢،٥٪	٠٪	١٠٠٪

ثانياً: فيما يخص الخدمات التعليمية، اعتماد بعض النماذج التعليمية العالمية الناجحة والمعتمدة في بعض الدول المجاورة، وتوظيفها في بغداد تماشياً مع التوسع العمراني.جدول رقم (٥) يبين اجابات الافراد فيما يخص الخدمات التعليمية

الاختيارات	موافق	موافق بشدة	أرفض	أرفض بشدة	المجموع
العدد	١٧	٢٠	٣	٠	٤٠
النسبة المئوية	٤٣٪	٥٠٪	٧٪	٠٪	١٠٠٪

ثالثاً: فيما يخص خدمات النقل، اعتماد بعض النماذج العالمية الناجحة والمعتمدة في بعض الدول المجاورة، وتوظيفها في بغداد تماشياً مع التوسع العمراني.جدول رقم (٦) يبين اجابات الافراد فيما يخص خدمات النقل

الاختيارات	موافق	موافق بشدة	أرفض	أرفض بشدة	المجموع
العدد	٩	٢٤	٧	٠	٤٠
النسبة المئوية	٢١٪	٦١٪	١٨٪	٠٪	١٠٠٪

الاستنتاجات:

بناءً على النتائج العملية لمجتمع البحث يمكن للباحثة الخروج بالاستنتاجات التالية:

١-يعد التوسع العمراني ظاهرة حتمية في المدن المعاصرة، ولا سيما في المدن الكبرى مثل بغداد، نتيجة النمو السكاني والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن غياب التخطيط المتكامل حول هذا التوسع من فرصة تنموية إلى مصدر لمشكلات حضرية معقدة.

٢-أظهرت الدراسة أن التوسع العمراني في بغداد مر بمراحل تاريخية متعددة اختلفت في درجة التنظيم، إذ تميزت المراحل الأولى بوضوح النواة الحضرية، في حين اتسمت المراحل الحديثة بالتوسع السريع وغير المنضبط، خاصة بعد التحولات السياسية والاقتصادية الأخيرة.

٣-أسهم التوسع العمراني العشوائي في نشوء أحياء سكنية جديدة تعاني من ضعف البنية التحتية ونقص الخدمات الأساسية، مما أدى إلى انخفاض جودة الحياة للسكان وارتفاع مستويات التفاوت الاجتماعي داخل المدينة.

٤-بين البحث أن الأحياء السكنية المخططة تُظهر قدرة أعلى من الاستجابة لمتطلبات النمو الحضري، لما تمتلكه من تنظيم عمراني أفضل وشبكات خدمات أكثر كفاءة، الأمر الذي يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي مقارنة بالأحياء العشوائية.

٥-كشفت الدراسة أن الضغط المتزايد على البنية التحتية في مدينة بغداد هو نتيجة التوسع العمراني غير المدروس، إذ تجاوزت شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي طاقتها التصميمية، ما انعكس سلباً على كفاءة الخدمات المقدمة.

٦-توصل البحث إلى أن التحديات التخطيطية في إدارة البنية التحتية لا تقتصر على الجوانب الفنية فقط، بل تمتد لتشمل ضعف التنسيق المؤسسي، قلة الموارد المالية، غياب الرؤى الاستراتيجية طويلة الأمد، مما يعيق تحقيق تنمية عمرانية مستدامة.

التوصيات:

بناءً على كل ما سبق يمكن للباحثة الخروج بالتوصيات التالية:

١-ضرورة إعداد وتحديث المخطط الهيكلي لمدينة بغداد بصورة دورية، وبما ينسجم مع معدلات النمو السكاني المستقبلية، مع التركيز على ضبط اتجاهات التوسع العمراني والحد من انتشار الأحياء العشوائية.

٢-اعتماد سياسات عمرانية متكاملة تهدف إلى تطوير الأحياء السكنية الجديدة وفق معايير التخطيط المستدام.

٣- تعزيز دور التكنولوجيا الحديثة في إدارة البنية التحتية الحضرية، عبر تطبيق أنظمة ذكية في مجالات النقل والطاقة والمياه، بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات وتحسين جودة الحياة في المدينة.

المصادر:

الكتب

١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط: هيئة التخطيط الإقليمي، قسم الإسكان والمستوطنات الريفية، أسس ومعايير الإسكان الريفي، تموز: ١٩٧٧.

٢- د. عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافية العمران، دار النهضة العربية للنشر، بيروت: ٢٠٠٣.

٣- د. عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافية العمران، دار النهضة العربية للنشر، بيروت: ٢٠٠٣.

٤- سامي عبود العامري، جغرافيا المياه واستخدام الأراضي، ط١، مكتبة الرشد للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض: ١٩٨٨.

٥- وارين س . ثومسون – دايفيد لويس، ترجمة: مشكلات السكان، ترجمة: د. راشد البراوي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة: ١٩٦٥.

٦- وارين س . ثومسون – دايفيد لويس، مشكلات السكان، ترجمة: د. راشد البراوي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة: ١٩٦٥.

- **المجلات والرسائل والاطاريح**

٧- إسماعيل محمد خليفة العيساوي، استعمالات الارض الريفية في ناحية العامرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد – كلية الآداب، بغداد: ٢٠٠٣.

٨- قاسم مطر عبد، اتجاهات ومحددات التوسع العمراني لمدينة الزبير، مجلة مركز دراسات الكوفة: مجلة فصلية محكمة، كلية الآداب – جامعة الكوفة، العدد (٣٨)، النجف: ٢٠١٥.

٩- إسماعيل محمد خليفة العيساوي، استعمالات الارض الريفية في ناحية العامرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد – كلية الآداب، بغداد: ٢٠٠٣.

١٠- كباسي نجاح، التوسع العمراني لمدينة وادي الزناتي، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، المركز الجامعي: العربي بن مهيدي – ام البواقي، الجزائر: ٢٠٠٧.

١١- قاسم مطر عبد الخالدي، النمو الحضري واثره في التخطيط العمراني لمدينة الزبير، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب –جامعة البصرة، البصرة: ٢٠١٣.

١٢- احمد فياض محمدي، مدينة الفلوجة: وظائفها وعلاقاتها الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد – كلية الآداب، بغداد: ١٩٩٠.

١٣- إسماعيل محمد العيساوي، التوسع العمراني وأثرة في استعمالات الارض الزراعية في ريف ناحية الصقلاوية مقاطعة (أبو أسديرة) أنموذجاً، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد (١٣)، العدد (١)، تكريت: ٢٠١٦.

١٤- قاسم مطر عبد الخالدي، النمو الحضري واثره في التخطيط العمراني لمدينة الزبير، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب –جامعة البصرة، البصرة: ٢٠١٣.

١٥- سعداوي أحمد – كزونة محمد، التوسع العمراني في المناطق الصحراوية حالة مدينة جامعة، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة ام البواقي، الجزائر: ٢٠٠٢.

Sources:

•Books

-١Republic of Iraq, Ministry of Planning: Regional Planning Authority, Housing and Rural Settlements Department, Foundations and Standards of Rural Housing, July 1977.

-٢Dr. Abdel Fattah Muhammad Wahiba, Urban Geography, Dar Al-Nahda Al-Arabiya Publishing House, Beirut: 2003.

-٣Dr. Abdel Fattah Muhammad Wahiba, Urban Geography, Dar Al-Nahda Al-Arabiya Publishing House, Beirut: 2003.

-٤Sami Aboud Al-Amiri, Water Geography and Land Use, 1st ed., Al-Rushd Library for Printing, Publishing and Distribution, Riyadh: 1988.

-٥Warren S. Thomson - David Lewis, Population Problems, translated by: Dr. Rashid Al-Barawi, Franklin Printing and Publishing Foundation, Cairo: 1965.

-٦Warren S. Thomson - David Lewis, Population Problems, translated by: Dr. Rashid Al-Barawi, Franklin Printing and Publishing Foundation, Cairo: 1965.

•Journals, Theses, and Dissertations

-٧Ismail Muhammad Khalifa Al-Issawi, Rural Land Uses in Al-Amiriyah District, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad - College of Arts, Baghdad: 2003.

-٨Qasim Matar Abd, Trends and Determinants of Urban Expansion in Al-Zubair City, Kufa Studies Center Journal: A Quarterly Refereed Journal, College of Arts - University of Kufa, Issue (38), Najaf: 2015.

-٩Ismail Muhammad Khalifa Al-Issawi, Rural Land Uses in Al-Amiriyah District, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad - College of Arts, Baghdad: 2003.

-١٠Kabasi Najah, Urban Expansion of Wadi Al-Zanati City, Graduation Thesis for the State Engineer Degree, University Center: Larbi Ben M'hidi - Oum El Bouaghi, Algeria: 2007.

-١١Qasim Matar Abd Al-Khalidi, Urban Growth and its Impact on Urban Planning in Al-Zubair City, Unpublished Doctoral Dissertation Published, College of Arts, University of Basra, Basra: 2013.

-١٢Ahmed Fayyad Mohammadi, The City of Fallujah: Its Functions and Regional Relations, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, College of Arts, Baghdad: 1990.

-١٣Ismail Muhammad Al-Issawi, Urban Expansion and Its Impact on Agricultural Land Uses in the Rural Areas of Al-Saqlawiyah District (Abu Asdira) as a Model, Journal of the Association of Arab Universities for Arts, Volume (13), Issue (1), Tikrit: 2016.

-١٤Qasim Matar Abdul-Khalidi, Urban Growth and Its Impact on Urban Planning in the City of Zubair, Unpublished Doctoral Dissertation, College of Arts, University of Basra, Basra: 2013.

-١٥Saadawi Ahmed - Kazouna Muhammad, Urban Expansion in Desert Areas: The Case of the University City, Final Thesis for the State Engineering Degree in Urban Management and Technologies, University of Umm al-Bawqi, Algeria: 2002.